



آليات الموازنة بين احترام حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

دريس نبيل

قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2

nabildris16@yahoo.fr

ملخص -

إن تحقيق التوازن بين الأمن الوطني وحقوق الإنسان يفرض عمليا إعادة النظر في المنظومة الحقوقية الدولية، الرسمية وغير الرسمية منها كهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية، التي تأسست في ظل ظروف دولية كان ينظر فيها إلى انتهاكات حقوق الإنسان على أنها تصدر عن الدول، مما جعلها تعمل في اتجاه محدد يفرض على الدول احترام هذه الحقوق وتطوير تشريعاتها في هذا المجال.

الكلمات الدالة -

حقوق الإنسان، الإرهاب، مكافحة الإرهاب.

Balance Mechanisms between Human Rights Respect and Anti-Terrorism

Summry-

The achievement of balance between national security and human rights imposes, in a practical way, the review of the, official and unofficial, international human rights systems like the United Nation bodies and the international human right organisations. These systems were established under a given international circumstances where the states itself were seen as responsible for human rights violations. As a result, human rights systems work towards obliging the different states to respect those rights and develop its legislations in this field.

Key words -

Human rights, Terrorism, Anti-terrorism

مقدمة -

أصبح موضوع الإرهاب محل اهتمام جميع دول العالم في ظل الظروف الراهنة، باعتباره ظاهرة عالمية لا ترتبط بالعرقية أو جماعة دينية معينة أو بالثقافة، بل ترتبط بعوامل أخرى سياسية واجتماعية وثقافية أفرزتها التطورات المتلاحقة والسريعة التي يعرفها العالم، جعلت الدول تتعامل معها بحزم عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لمجابهة الظاهرة، فكانت النتيجة التنكر للمعايير الحقوقية لحقوق الإنسان وبالتالي اختلال معادلة الأمن على الصعيد العالمي والصعيد العربي، وفي ظل مكافحة الإرهاب الدولي تراجعت حماية حقوق الإنسان، واستفحال الظاهرة أدى إلى تضيق دائرة الانتفاع والتمكين لحقوق الإنسان.

إن تحقيق التوازن بين الأمن الوطني وحقوق الإنسان يفرض عمليا إعادة النظر في المنظومة الحقوقية الدولية، الرسمية منها كهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية الإقليمية والوطنية، باعتبارها وليدة ظروف دولية كان ينظر فيها إلى انتهاك حقوق الإنسان على أنها تصدر عن الدول، مما جعلها تعمل في اتجاه يفرض على الدول احترام هذه الحقوق وتطوير تشريعاتها في هذا المجال.

كما أن هذه المنظمات الحقوقية تواجه انتهاكات حقوق الإنسان في كثير من دول العالم، أثر ذلك في عمل في هذه الهيئات الدولية، الشيء الذي جعلها تعمل بطريقة آلية في ظل عالم متغير خاصة في السنوات الأخيرة.

مما فرض عليها البحث عن منهجية جديدة للعمل تتوافق والتغيرات الحاصلة في العالم كمراجعة كلية، باعتبار انتهاك حقوق الإنسان لم يعد حكرا على الدول، مما يفرض الضغط على المنظمات الإرهابية لفصح ممارساتها، وبذلك مثلت حقوق الإنسان مكسبا إنسانيا حقيقيا.

يطرح هذا الموضوع من خلال هذه الورقة إشكالية أثارت جدلا واسعا على المستوى القانوني والحقوقى من جانب وعلى المستوى الأمني من جهة أخرى.

كيف يمكن الموازنة بين كفالة التمكين الفعلي لحقوق الإنسان والتعاطي

مع الظاهرة الإرهابية؟

وعليه نقترح الفرضيات التالية:

- إن طبيعة وخصائص الإرهاب، وكذا التحولات الدولية المتسارعة تقتضي ضرورة صياغة وبلورة إستراتيجية شاملة وعلى جميع المستويات.
 - إن القضاء على الإرهاب وحماية حقوق الإنسان يتطلب إستراتيجية مبنية أساسا على تفعيل مضامين الأمن الإنساني.
 - إن اتخاذ استراتيجيات فعالة لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون تفرض التوازن بين مقتضيات مواجهة الإرهاب وضرورات احترام حقوق الإنسان.
- من خلال هذه الدراسة نتطرق لأهم المحاور المرتبطة بالموضوع، وقسمنا الموضوع إلى ثلاثة محاور رئيسية.

يتضمن المحور الأول: أهمية تفعيل قواعد حقوق الإنسان في ظل التطورات الدولية الراهنة، أما المحور الثاني: يتناول المقاربة الأمنية والحقوقية، والمحور الثالث: خصصناه لأهم الاستراتيجيات الفعالة لتحقيق التوازن بين مقتضيات مواجهة الإرهاب وضرورات احترام حقوق الإنسان.

المحور الأول: مدى تفعيل قاعد حقوق الإنسان في ظل التطورات الراهنة

لم تقف الجهود الدولية في مجال تفعيل قواعد حقوق الإنسان عند الاكتفاء بالنص على هذه الحقوق في إطار معاهدات دولية وإقليمية ملزمة وإنما تعدتها إلى إنشاء آليات دولية وإقليمية لضمان تفعيل هذه القواعد وبالتالي حماية الحقوق حيث لا تستطيع أي دولة أن تحتج بمبدأ السيادة الوطنية للحيلولة دون وصول نظام الحماية الدولية والإقليمية.

تعتبر قواعد حقوق الإنسان ضمن القواعد الآمرة، الأمر الذي نتج عن سموها على بقية قواعد القانون الدولي العام، ويمكن القول بأن الطبيعة الآمرة لهذه القواعد تعطيها مكانة أعلى في السلم القانونية وأولوية في التطبيق، كما أن الطبيعة الآمرة تعطيها صفة أخرى هي الامتداد العالمي لها، بحيث تلزم جميع الدول بغض النظر عن التبنّي أو المصادقة عن الوثائق الواردة بها.

ونشير في هذا السياق إلى أن قواعد حقوق الإنسان شهدت تطورا آخر يتمثل في التجريم العالمي لأعمال التعدي عليها وخرق للقواعد التي تحميها، حيث

تضمن القانون الدولي الجنائي قواعد أخرى بأحكام العقوبات التي تضمنها قانون حقوق الإنسان¹

وهنا نشير إلى أن الغرب عمل على فرض فكرة حقوق الإنسان من منطلق وتصور خاص ورفض الثقافات والحضارات الأخرى في المشاركة في وضع هذا التصور، وفي إطار هذه الجهود عمل مجلس الأمن في عدة مناسبات للتأسيس لحق التدخل الإنساني.

كما حاول بعض الفقهاء اعتبار ذلك حقا للإنسانية جميعا، والواقع أن هذا الحق على الصعيد الواقعي جاء بصفة انتقائية مما يحقق مصالح الدول القوية والدول الغربية .

أن قواعد حقوق الإنسان تهدف إلى حماية الإنسان على الأرض وتحسين الحقوق التي تكفل له البقاء والعيش كريما مثل الحق في الحرية والحياة، لذلك فإن قواعد حقوق الإنسان لها طابعها الخاص الذي يميزها عن بقية قواعد القانون الأخرى سواء على المستوى الدولي أو الداخلي.

أولا: قواعد حقوق الإنسان من القواعد الأمرة

نظرا لارتباط حقوق الإنسان بالطابع الإنساني والدعوة إلى حمايتها في مختلف القوانين الوطنية والدولية، فقد أصبح لهذه الحقوق طابعا متميزا عن بقية الحقوق الأخرى التي تحميها مختلف القوانين وينتج عن الطبيعة الأمرة لقواعد حقوق الإنسان سموها على بقية قواعد القانون الدولي.

حيث أن معظم قواعد حقوق الإنسان ينتج عنها أولويتها في التطبيق على المستوى الداخلي، والطبيعة الأمرة لقواعد حقوق الإنسان تعطيها صفة الامتداد العالمي فهي تلزم جميع الدول بغض النظر عن تبني أو المصادقة على الوثائق الواردة فيها² .

ثانيا: تجريم التعدي على قواعد حقوق الإنسان

شهدت قواعد حقوق الإنسان تطورا هاما يتمثل في التجريم العالمي لأعمال التعدي على الحقوق وخرق القواعد التي تحميها، ويمكن تقسيم الجرائم في إطار قواعد حقوق الإنسان إلى فئتين، الأولى تجسيدها للنصوص التي تمنع على الدول القيام بواسطة موظفيها أعمال من شأنها ان تمنع الأشخاص من حقوقهم المنصوص عليها في تلك القواعد كالتعذيب والإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية.

أما الفئة الثانية فتجسده النصوص التي تلزم الدول القيام بأن تتكفل عدم انتهاك الأفراد العاديين لقواعد حقوق الإنسان، كخطف الدبلوماسيين، القرصنة، احتجاز الرهائن المدنيين...

المحور الثاني: المقاربة الأمنية والحقوقية

إن مقاربة الأمن الإنساني مقاربة جديدة لكيفية تحقيق الإحساس بالطمأنينة عن طريق الاعتراف بحقوق الإنسان وتمكينه الانتفاع منها، وتستوجب هذه المقاربة التركيز على الفرد بدلا من الدولة في كل إستراتيجية أمنية، من خلال جعل الإنسان محل اهتمام في إستراتيجية الدول لمكافحة الإرهاب.

ذلك فإن تفعيل مضامين وأبعاد الأمن الإنساني تساعد على تجاوز مسببات الإرهاب التي تعود في أصلها إلى غياب أمن الفرد بالمعنى الشامل.

إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب ليس مجرد ضرورة إستراتيجية وحتمية سياسية عامة، وإنما هو أيضا التزام قانوني محدد يسري على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويكرس ميثاق الأمم المتحدة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها كواحد من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، ويحدد حقوق الإنسان كشرط ضروري لتعزيز السلم والاستقرار.

أولا: مكانة حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة

فيما يلي وبشيء من الاختصار نعرض على مقاصد الميثاق في هذا الشأن، وأهمها تحقيق التعاون الدولي في حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات للأفراد جميعاً، والتشجيع على ذلك بعدم التفريق بين الأجناس في اللغة والدين والعرق³.

ويحدد الميثاق على وجه الخصوص احترام حقوق الإنسان كشرط ضروري لتعزيز السلم والاستقرار والعلاقات الودية بين الدول، وإلى جانب الميثاق يتسم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأهمية أساسية في الإطار الدولي لحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى المعاهدات الدولية، هناك العديد من الإعلانات والتوجيهات والمبادئ تتعلق بحماية حقوق الإنسان في سياق تحقيق مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي والإقليمي ذات أهمية كبيرة تهدف إلى حماية مجموعة معينة مثل الأقليات الاثنية واللغوية وتوفير حماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بظواهر معينة مثل التعذيب والاختفاء.

ولكل من هذه الاتفاقيات آلية التنفيذ والرصد والإنقاذ الخاصة بها، بدءاً من إجراءات رفع التقارير إلى الآليات القضائية وشبه القضائية للنظر في الشكاوى. لم تقف الجهود الدولية في مجال تفعيل قواعد حقوق الإنسان عند الاكتفاء بالنص على هذه الحقوق في إطار معاهدات دولية وإقليمية ملزمة وإنما تعدتها إلى إنشاء آليات دولية وإقليمية لضمان تفعيل هذه القواعد وبالتالي حماية الحقوق حيث لا تستطيع أي دولة أن تحتج بمبدأ السيادة الوطنية للحيلولة دون وصول نظام الحماية الدولية والإقليمية.

تعتبر قواعد حقوق الإنسان ضمن القواعد الأمرة، الشيء الذي نتج عن سموها على بقية قواعد القانون الدولي العام، ويمكن القول بأن الطبيعة الأمرة لهذه القواعد تعطيلها مكانة أعلى في السلم القانونية وأولية في التطبيق، كما أن الطبيعة الأمرة تعطيلها صفة أخرى هي الامتداد العالمي، بحيث تلزم جميع الدول المصادقة عن الوثائق الواردة بها.

حاول بعض الفقهاء اعتبار ذلك حقا للإنسانية جميعا، والواقع ان هذا الحق على الصعيد الواقعي جاء بصفة انتقائية مما يحقق مصالح الدول القوية والدول الغربية .

ثانيا: آليات تفعيل قواعد حقوق الإنسان

بذلت الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في العالم جهود كبيرة لأجل تفعيل قواعد حقوق الإنسان، حتى لا تبقى في إطارها النظري ولا تتجاوز حدود النص القانوني من جهة، ويهدف حماية حقوق الإنسان من جهة أخرى. حيث نص ميثاقها على إنشاء آليات لضمان احترامها، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية أنشأت هي الأخرى آليات تسهر على تفعيل وضمان احترام قواعد حقوق الإنسان. ومن أهم الأجهزة نجد،

الجمعية العامة ويتعلق باختصاص الجمعية العامة في مجال حقوق الإنسان فإنها تقوم بالدراسة وإصدار التوصيات قصد إنماء التعاون الدولي في شتى المجالات وتحقيق حقوق الإنسان دون تمييز⁴ . وأنشأت الجمعية العامة لجان بهدف تفعيل قواعد حقوق الإنسان، كما أنشأت أيضا بعض اللجان الأخرى المؤقتة أوكلت إليها مهمة العمل على تفعيل قواعد حقوق الإنسان أهمها: المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان.

المحور الثالث: الاستراتيجيات الفعالة لتحقيق التوازن بين مقتضيات مواجهة الإرهاب وضرورات احترام حقوق الإنسان.

إن الإرهاب بحد ذاته يشكل اعتداءً على حقوق الإنسان وعلى سيادة القانون، ولا يمكن التضحية بحقوق الإنسان وسيادة القانون في التصدي للإرهاب فذلك من شأنه أن يكون انتصاراً للمنظمات الإرهابية، كما أن ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع في سياق مكافحة الإرهاب أمر أساسي، حتى لمن يُشتبه في ممارستهم الإرهاب ومن يقعون ضحية له، ويتأثرون بعواقب الإرهاب. إن أي تدابير لمكافحة الإرهاب يجب أن تمتثل لقواعد القانون الدولي، وبخاصة

قانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الدولي الإنساني، وذلك لأن أي تدابير أو إجراءات (إستراتيجيات، قوانين)، تنال من حقوق الإنسان ستخدم الإرهاب مباشرة .

ومن هذا المنطلق وكمبدأ عام فإن قواعد حقوق الإنسان يجب احترامها احتراماً تاماً في ظل جميع الظروف، فالأساس الجوهرى لمكافحة الإرهاب "كفالة واحترام حقوق الإنسان للجميع والتمسك بسيادة القانون"

أولاً: وسائل انتهاكات حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب

مكافحة الإرهاب أمر مشروع وضروري ولكن أحياناً قد يعارض معايير حقوق الإنسان الدولية إلى الخطر، وهنالك أشكال قد يستخدم احدها للنيل من حقوق الإنسان تذرعاً بمكافحة الإرهاب ويمكن أن نذكر منها:

*تقنين انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أمراً قانونياً .

المكافحة ضد الإرهاب تعتبر أحياناً طريقة لمعاقبة ومواجهة الحريات ذات الطابع السياسي الذين يناشدون احترام حقوق الإنسان والحريات، بوصفهم جماعات إرهابية

❖ استخدام مكافحة الإرهاب كذريعة لتشتيت رأي المجتمع الدولي بل وكسب تأييده حول ممارسات العنف الحاصلة في بعض الدول.
أما الأفعال التي تعد انتهاكا لحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب فينبغي على الدول كفالة وحماية كامل حقوق الإنسان وفي مختلف الظروف. ومن أبرز الانتهاكات التي ترتكب تحت غطاء مكافحة الإرهاب ما يلي:

- استهداف الممتلكات الخاصة والخدمية.
- قتل المدنيين و منهم النساء والأطفال.
- قتل خارج نطاق القانون وخصوصا في حالة المشتبه بهم دون بذل أي جهد للقبض عليهم .

• استخدام القوة المفرطة دون مبرر.

• الاختفاء القسري.

• الاعتقالات التعسفية الاحتجاز لفترة طويلة بدون تهمة.

- التعذيب .
- قمع حرية الرأي والتعبير.
- المحاكمات الجائرة .
- استخدام الأسلحة المحظورة.
- عدم ضمان توفير الخدمات الأساسية لإيواء وإغاثة المتضررين.
- أما أسباب ارتكاب الانتهاكات فيمكن حصرها في النقاط التالية.
- القانون لا يُعرف أو يحدد كيفية تمييز الجرائم "السياسية" عن الجرائم "الإرهابية".
- الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لدى الأجهزة الأمنية والعسكرية بمختلف مستوياتها الإدارية.
- الخبرات العسكرية المدربة على تحديد الأهداف العسكرية من غيرها.
- إجراء تحقيقات في أي من حوادث الانتهاك وان وجدت لجان للتحقيقات فإنها دون صلاحيات قضائية تمكنها من معرفة الحقيقة.
- الإمكانات وسوء استغلال الموارد المتاحة لتوفير الحماية والإغاثة العاجلة للمتضررين ومنهم النازحين.
- محاسبة مرتكبي الانتهاكات بالإضافة إلى دعم الإنصاف والتعويض للضحايا باعتباره جزء لا يتجزأ من العدالة.
- استقلال وحياد القضاء . لضمان الحقوق الأساسية لأطراف الدعوى لتجسيد مبدأ الحق في المحاكمة العادلة.
- يأتي دور المنظمات الحقوقية الإنسان باعتبارها الإطار المخصص لمتابعة وتقييم مدى أعمال حقوق الإنسان في الدول في مختلف الظروف، والتي تشمل حالات المواجهات والحروب ومنها الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب، فمن جانب تقوم حقوق الإنسان، باعتبارها واحدة من الأجهزة الوطنية التي ينبغي أن تقوم بدورها لمواجهة الإرهاب والعمل على القضاء عليه فلا بد لها من جانب آخر العمل على ضمان وحماية هذه الحقوق الإنسانية التي يجب حمايتها في سياق مكافحة الإرهاب.

ثانياً: المبادئ التوجيهية المفروضة على الدول لتحقيق التوازن بين حماية حقوق الإنسان وحماية امن الدولة

وجدت الكثير من الدول نفسها أمام غياب الأطر التشريعية والقانونية والوسائل الفنية التي تسمح لها بمواجهة التهديد الإرهابي على وجه فعال يضمن عدم التعرض لحقوق الافراد⁵، لذلك بدت الحاجة ملحة أمامها تجمع بين ثلاثة مسائل هامة⁶.

- التزام الدول بحماية كل الأشخاص ضد الإرهاب باعتباره أكبر تهديد لحقوق الإنسان، لذلك عليها واجب الرد في الوقت المناسب.
- حظر التدابير التعسفية عند مكافحة الإرهاب، حيث يتعين الامتثال لحكم القانون واستبعاد أي شكل من أشكال التعسف وأي معاملة تمييزية أو عنصرية.

- يجب أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب مشروعة، فالإجراءات التي تتخذها الدولة لمكافحة الإرهاب يجب أن يكون لها أساس قانوني، وأي تدابير يحد من التمكين لبعض الحقوق يتعين تحديدها بأكبر قدر ممكن من الدقة. وأمام إشكالية التوفيق بين الحقوق ومكافحة الظاهرة (الأمن) سارعت لجنة وزراء مجلس أوروبا بتاريخ 02 مارس 2005 إلى اعتماد مجموعة من المبادئ التوجيهية على قدر كبير من الأهمية والتي تعد ضرورية في مجتمع ديمقراطي ودولة الحق والقانون، تهدف إلى توجيه الدول إلى تحقيق توازن عادل بين ضرورة الدفاع عن المجتمع وبين تمكين الأفراد من جميع الحقوق المقررة لهم، وتعد هذه المبادئ بمثابة دليل عملي للدول من أجل وضع سياسات واتخاذ تدابير فعالة تراعي حقوق الإنسان العالمية⁷.

ولدراسة تأثير التدابير المتخذة على الحقوق وتقدير مدى امتثالها للالتزامات الدولية من خلال أولا تحديد ما إذا كان الحق المتأثر بالتدبير التشريعي أو الأمني قابل للتقييد أم غير قابل وهنا لا محل لتقييم مدى مشروعية التدبير، حيث يصبح التدبير المعتمد محظورا، كما يجب أن يتضمن الإجراء التشريعي والأمني وسائل ملائمة في إطار احترام مبدأ سيادة القانون ومبدأ عدم التمييز⁸ ، كذلك يتعين توفير ضمانات كافية لمراقبة السلطة⁹ ، فالهدف مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن ولكن ليس على حساب التمكين لحقوق الإنسان والمواطنين.

ثالثا: استراتيجيات التوصل إلى مواجهة الإرهاب مع الضمانات الكافية لحماية حقوق الإنسان.

في ظل تزايد خطورة الهاجس الإرهابي الذي بات يمثل شبح القرن الحالي بتهديده لحياة الأفراد واستقرار المجتمعات وأمن الدول، بات من الضروري على الدول وعلى كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، الرسمية منها وغير الرسمية، العمل بصرامة من أجل التوصل إلى نهج متكامل وفعال لمواجهة خطر الإرهاب، في ظل ما ينص عليه القانون الدولي، وما تملّيه أعراف النظام العالمي بفعالية، في ظل مواجهة تنطلق من ضرورات حماية حقوق الإنسان.

1- المواجهة الفعالة للإرهاب

تتطلب المواجهة الفعالة للإرهاب تحقيق دولة الحق والقانون بمعنى التعامل مع الظاهرة ضمن سيادة القانون وحدود حقوق الإنسان، وبالتالي حتمية الموازنة بين الأمن وحقوق الإنسان والمواطن، ثم النظر في مسببات الظاهرة ومعالجة دوافعها وصولا إلى التعاون الداخلي بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لمكافحة الإرهاب.

أن مكافحة الإرهاب مسؤولية مشتركة بين فواعل مختلفة رسمية وغير رسمية، فواعل دولية ووطنية، وبالتالي مواجهة الإرهاب تتطلب الأمن وحماية حقوق الإنسان، فالعمل على مواجهة الإرهاب دون المساس بمبدأ عدم التمييز ودون الخروج عن المعايير الدولية لحقوق المواطنين والأجانب واللاجئين والأسرى والمدنيين.

على من يريد المعالجة الناجعة للجرائم الإرهابية عليه تبني إحدى الاستراتيجيتين¹⁰ ، المحاربة في كل الاتجاهات وفي الوقت نفسه فهم العلاقات الديناميكية بين المتغيرات والمسببات من أجل البحث عن أولويات وسئل المحاربة وطرق العلاج.

2- مكافحة الأعمال الإرهابية

لمكافحة الإرهاب يجب اعتماد إستراتيجية وطنية ودولية، فعلى المستوى الوطني يجب التنسيق بين الأجهزة الأمنية والاجتماعية والمواطن عن طريق إشراكه في الحملة على الإرهاب، بتفعيل دور المنظمات والجمعيات التي تقوم بالأعمال الإنسانية والدينية عن طريق نشر الوعي وتقديم خدمات إنسانية واجتماعية¹¹ ، باعتبارها أكثر اتصالاً بالأفراد وأكثر وعي بحقوقهم مما يخلق توازن بين الأمن الجماعي والحريات الفردية.

الخاتمة

من خلال هذه الورقة التي تتناول أهم موضوع يرتبط أساسا بآليات مكافحة الإرهاب من جهة واحترام حقوق الإنسان من جهة أخرى في إطار تحقيق التوازن بين الاثنين، إذ أن تجسيد احترام حقوق الإنسان يتطلب تفعيل إجراءات وآليات مكافحة الظاهرة الإرهابية.

مما سبق نستنتج أن قواعد حقوق الإنسان أساسها في مختلف الشرائع السماوية، حيث نجد أن الإنسان المحور المركزي للحياة الإنسانية، وعبر مراحل التاريخ ثبت للعالم أن انتهاكات حقوق الإنسان تؤدي إلى كوارث إنسانية يعجز اللسان عن وصفها.

عمدت الأمم المتحدة إلى إنشاء آليات تتولى تفعيل هذه القواعد على أساس ما جاء في ميثاقها، أهمها إنشاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجان تحقيق في بعض مناطق العالم وإرسال مراقبين ومقررين خاصين للعمل على تفعيل القواعد وإصدار القرارات والتوصيات التي تؤكد احترام قواعد حقوق الإنسان.

لكن يبقى على المنظمة الأممية تفعيل دور الأجهزة الأممية المعنية بحقوق الإنسان، وخاصة لجنة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

كما يجب أن يكون هناك تدرج في تفعيل قواعد حقوق الإنسان بمعنى أن تقوم الأجهزة الدولية والإقليمية المختصة بمتابعة وإرسال فرق تحقيق ومقررين خاصين، وفي حالة فشل كل هذه المحاولات يتم اللجوء إلى استخدام حق اللجوء الإنساني ويجب أن لا يستخدم هذا الحق إلا في الحالات التي تهدد الأمن والسلم. كما يجب استبعاد الاعتبارات السياسية عند استخدام حق التدخل الإنساني، وذلك لأن العديد من القرارات الصادرة في هذا الإطار خاضعة لحسابات سياسية وإستراتيجية، أكثر من كونها تستند إلى تطبيق قواعد حقوق الإنسان، بل يمكننا الجزم أنه إذا استمر الوضع بهذه الصورة فإن منظمة الأمم المتحدة وباقي التنظيمات الدولية تصبح لا قيمة لها خاصة في ظل التطورات التي يشهدها العالم.

الجمعية العامة: فيما يتعلق باختصاص الجمعية العامة في مجال حقوق الإنسان فإنها تقوم بالدراسة وإصدار التوصيات بقصد أنماء التعاون الدولي في شتى المجالات وتحقيق حقوق الإنسان دون تمييز، وفي هذا الإطار أسست الجمعية العامة لجان في هذا الإطار بهدف تفعيل قواعد حقوق الإنسان، كما أسست بعض اللجان الأخرى المؤقتة أوكلت إليها مهمة العمل على تفعيل قواعد حقوق الإنسان، أهمها:

المجتمع الدولي يواجه الآن ظروف دولية صعبة من نوع جديد، ولا بد لحقوق الإنسان كي تستمر أن تعيد التكيف مع الأوضاع الجديدة المختلفة عن سياقات سابقة.

إن الإرهاب يشكل اعتداء على حقوق الإنسان وعلى سيادة القانون، فالتصدي للإرهاب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحماية حقوق الإنسان في إطار الاستراتيجيات الدولية الفعالة، وتتضمن إجراءات وتدابير لكفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون كأساس جوهري لمكافحة الإرهاب.

على وجه التحديد وللوقاية من الإرهاب ضرورة تحقيق التكامل الحقوقي والنمساوي الفعلي للحقوق، وجعل التشريعات متمحورة حول التمكين للحق وتكريس الضمانات الفعلية والقانونية لممارسة هذا الحق.

دأب ممثلو مجلس الأمن المعنيون بمكافحة الإرهاب على ترويج القرار 2178 بقوة في منتدى، يجب أن يفكروا في تسليط الضوء على نقطة مهمة تبرز في أن انتهاك حقوق الإنسان بدعوى تأمين الدولة هو سلاح ذو حدين قد يقطع السبل السلمية للإصلاح الديمقراطي ويغضب المهمشين ويضفي الشرعية على دعم الجماعات المتطرفة. إنها رسالة على القادة الأفارقة قراءتها بكل جدية . ونخلص في الأخير إلى ما يلي:

أن انتهاك حقوق الإنسان قد يشكل دافعا قويا لنشوء الإرهاب وممارسته ، كما إن الإرهاب يتعارض مع حقوق الإنسان من حيث الأهداف والأساليب والإشكال، ومع هذا لا يمكن للدول أن تتذرع به لتقويض حقوق الإنسان لأن ذلك سيكون مبررا مقبولا لممارسة الإرهاب من أجل استرداد هذه الحقوق.

بصدور العديد من التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب يظهر أنها لم تحقق الأمن للدولة والمجتمع، وإنما أسست لسمو الدولة وأجهزتها على حقوق الفرد، وهو ما يتعارض مع مبادئ دولة الحق والقانون. أثبتت الدراسة للعلاقة بين الإرهاب والمكافحة من جهة وسبيل التمكين لحقوق الإنسان من جهة أخرى، أن الكثير من الدول لم تصل الى التوازن بين حماية حقوق الإنسان من جهة والدفاع عن الأمن الوطني من جهة أخرى. وعليه فإن أي محاولة لمكافحة الإرهاب بعيدا عن مراعاة حقوق الإنسان لن تكون مجدية وفعالة بالشكل المطلوب، فالتوفيق بينهما ليس مستحيلا لأن حقوق الإنسان ضرورة من ضرورات تحقيق الأمن الوطني.

الهوامش -

¹ محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، القاهرة، ص 145.

² محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، دار الغرب للنشر، ص 275.

³ المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة.

⁴ محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 276.

⁵ Guidelines on human rights and the fight against terrorism, adopted by the comity of ministers on 11 gully 2002 at the 804th meeting of the ministers deputies, directorate General of human rights, December 2002.

⁶ ibid. p 32.

⁷ اللجنة وزراء مجلس أوروبا بتاريخ 02 مارس 2005.

⁸ اللجنة المشتركة بين الدول الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان .

⁹ شفيق المصري، حقوق الإنسان في لغتها الجديدة، موسوعة حقوق الإنسان، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص ص 195، 201.

¹⁰ الصياد عبد العاطي، الإرهاب بين الأسباب والنتائج، آثار الإرهاب على العولمة السياسية، ص 351.

¹¹ فتحي عيد محمد، دور المؤسسات الاجتماعية والأمنية في مكافحة الإرهاب، عمان، ص 135.

قائمة المصادر والمراجع

- اللجنة وزراء مجلس أوروبا بتاريخ 02 مارس 2005.
- اللجنة المشتركة بين الدول الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان .
- الصياد عبد العاطي، الإرهاب بين الأسباب والنتائج، آثار الإرهاب على العولمة السياسية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية: 2013 .
- شفيق المصري، حقوق الإنسان في لغتها الجديدة، موسوعة حقوق الإنسان، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- فتحي عيد محمد، دور المؤسسات الاجتماعية والأمنية في مكافحة الإرهاب، عمان.
- محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، القاهرة.
- محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، دار الغرب للنشر، القاهرة .
- ميثاق الأمم المتحدة.

Guidelines on human rights and the fight against terrorism, adopted by the comity of ministers on 11 gully 2002 at the 804th meeting of the ministers deputies, directorate General of human rights ,December 2002.